



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
الرباط ، 3-6 تشرين الأول/أكتوبر 2017

حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا
(آذار/مارس 2016-أيلول/سبتمبر 2017)

المحتويات

- أولاً. مقدمة 3
- ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض 3
- ألف - النتيجة الرئيسية الأولى: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بإنتاج ونشر معلومات ذات جودة عالية وفي حينها لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة على المستوى الوطني ودون الإقليمي 3
1. المساهمة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء 4
2. إنجاز موجزات قطرية وأخرى قيد الصياغة 5
3. أقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة في شمال أفريقيا 6
- باء - النتيجة الرئيسية الثانية: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، وتحسين التعاون والحوار دون الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء 7
1. البعد الثنائي 7
2. البعد المتعدد الأطراف: آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا 9
- ثالثاً - الدعم الاستشاري والمبادرات الخاصة والتفاعل مع شُعب المقر والشركاء الآخرين .. 11
- ألف - الدعم الاستشاري 11
1. الدعم الفني في مجال البيانات الإحصائية 11
2. دعم المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي 11
3. تقديم الدعم لمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر 12
- باء - المبادرات الخاصة والتفاعل مع شُعب المقر والشركاء الآخرين 12

- رابعاً. الشراكات الاستراتيجية 14
- ألف - الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة 14
- باء - الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 14
- جيم - الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر 15
- خامساً. حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية 18
- باء - توصيات تتعلق بالموجزات القطرية والأنشطة الإقليمية 19
- جيم - توصيات تتعلق بالخطط الإقليمية والمبادرات الخاصة الأخرى في شمال أفريقيا 19
- ألف - فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي 21
- باء - فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة 21
- جيم - فيما يتعلق بمواصلة عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 22

أولاً. مقدمة

- 1- تلقى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا من لجنة الخبراء الحكومية الدولية تكليفاً لتوجيه برامجه وأعماله لتحقيق هدفين: (أ) تعزيز قدرات الدول أعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بإنتاج ونشر معلومات ذات جودة عالية وفي حينها لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة على المستوى الوطني ودون الإقليمي؛ (ب) تعزيز قدرات هذه الدول لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، وتحسين التعاون والحوار دون الإقليمي فيما بينها.
- 2- والفترة التي يشملها هذا التقرير هي السنة الأولى من تنفيذ برنامج الفترة 2016-2017. ويتضمن التقرير أنشطة المكتب في الفترة الممتدة من آذار/مارس 2016 إلى أيلول/سبتمبر 2017.
- 3- وقد أنجز ما أنجز من أنشطة بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وشعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكاتب دون الإقليمية الأخرى والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واتحاد المغرب العربي، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض

- 4- جرى الإضطلاع بالأنشطة المدرجة في برنامج عمل المكتب بهدف تحقيق نتائج في المحاور ذات الأولوية التي حددها الإطار الاستراتيجي للفترة 2016-2017. وساعدت التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للجنة الخبراء الحكومية الدولية ومساهمات الدول الأعضاء، واتحاد المغرب العربي والشركاء الآخرين أيضاً في تأطير نطاق تدخل المكتب طوال الفترة قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُفذت هذه الأنشطة تمشياً مع التوجيه الاستراتيجي والبرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي أقره مؤتمر الوزراء في آذار/مارس 2013.

ألف - النتيجة الرئيسية الأولى: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بإنتاج ونشر معلومات ذات جودة عالية وفي حينها لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة على المستوى الوطني ودون الإقليمي

- 5- ساهم المكتب من خلال أنشطته في بناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، وجمع البيانات الإحصائية ونشرها وتنظيم مؤتمر دولي لمجامع الفكر الأفريقية. وعلاوة على ذلك، قام المكتب خلال الفترة بتنقيح آلية وضع الموجزات القطرية، وهي وثيقة هامة في التوجه الجديد للجنة الاقتصادية، حيث أُنجزت ثلاثة موجزات قطرية.

1. المساهمة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء

أ) أدمع المعاهد الإحصائية الوطنية

6- قدم المكتبُ والمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الدعم للمعهد الوطني للإحصاء في تونس في إدخال التكنولوجيات الجوالَة لجمع البيانات ونشرها كجزء من برنامج التعاون. وكان المعهد قد باشر عملية جمع البيانات باستخدام لوحات تعمل بنظام أندرويد لتيسير الحساب الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك. وبدعم من اللجنة الاقتصادية، أطلق المعهد تطبيقات الهاتف الجوال لنشر بيانات تعداد عام 2014. وقد سمح هذا المشروع لتونس بتحسين ترتيبها العالمي من حيث مؤشر البيانات العامة (المرتبة 14 من بين 125 في عام 2015). كما جرى اتخاذ ترتيبات فنية تحسُّباً لإطلاق أول دراسة استطلاعية عن العمالة باستخدام التكنولوجيات الجوالَة في تونس.

7- وأطلقت المرحلة الثانية من هذا المشروع بالتعاون مع اللجنة في حلقة عمل نظمها المركز الأفريقي للإحصاءات من 7 إلى 9 آذار/مارس 2017، في ياوندي. وأُختيرت مصر في هذه المناسبة للاستفادة من الدعم الذي تقدمه هذه المبادرة وتمت الموافقة على برنامج بناء القدرات لصالح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. وقد أدى هذا الدعم إلى قيام الجهاز المركزي بإطلاق عملية جمع البيانات ونشرها عن طريق التكنولوجيات الجوالَة لحساب مؤشر الأسعار.

8- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب والمركز الأفريقي للإحصاءات بالتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط في المملكة المغربية الدعم للمكتب الوطني للإحصاء في موريتانيا لإقامة نظام جديد للحسابات القومية (نظام الحسابات القومية لعام 2008). وقد سمح هذا الدعم بإطلاق مشروع تنفيذ سنة الأساس الجديدة على النحو الذي أوصى به نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبالتالي فقد ساهمت اللجنة في الانطلاق الفعلي لأعمال تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 في موريتانيا بوضع سنة أساس جديدة، ووضع منهجيات لتحسين شمولية بيانات الناتج المحلي الإجمالي. وساعدت هذه المساهمة أيضاً في إرشاد المحاسبين الوطنيين وتزويدهم بالمعلومات عن سير الأنشطة وتوقيتها خلال إنجاز سنة أساس الحسابات القومية. وساهمت اللجنة أيضاً في بناء قدرات المحاسبين الوطنيين في المكتب الوطني للإحصاء، وبشكل خاص بشأن القضايا والتطورات في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وقد اتفقت اللجنة مع المكتب الوطني للإحصاء على أن يحترم تدخلها بشكل دقيق للجدول الزمني الموضوع. ومن المتوقع صدور النتائج الأولى للحسابات في هذا الصدد في الربع الثالث من عام 2017. كما تم الاتفاق على أن يواصل المكتب تقديم المساعدة الفنية لموريتانيا، بدعم من المركز الأفريقي للإحصاءات والمندوبية السامية في المغرب، في ضوء خطة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أعرب المكتب الوطني للإحصاء أيضاً عن الحاجة إلى الاستمرار في الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها اللجنة لدعم عملية تحديث النظام الإحصائي الوطني.

ب) الملتقى الدولي لـ "التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة"

9- نظم المكتب بالشراكة مع كرسي منظمة التجارة العالمية في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس - السويسي بالرباط ومختبر الاقتصاد التطبيقي للتنمية بجامعة طولون (فرنسا) الطبعة العاشرة للملتقى الرباط الدولي بعنوان "التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة" من 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر عام 2016.

10- وأتاح هذا الاجتماع للباحثين الجامعيين وخبراء التنمية وممثلي القطاع الخاص الفرصة لمناقشة المواضيع الرئيسية ذات الصلة بتنمية المنطقة دون الإقليمية مثل تغير المناخ وحركة البضائع والأشخاص، والطاقة والبيئة، والتجارة في السلع والخدمات البيئية، والابتكار، والسياسات العامة والتنمية الاقتصادية المستدامة، والإدارة الاقتصادية المثلى للموارد الطبيعية والحكومة، والاقتصاد الأخضر كمصدر جديد لتحقيق النمو لبلدان البحر الأبيض المتوسط، والانفتاح التجاري والنمو، والنظام المالي، والنمو الاقتصادي ورأس المال البشري.

ج) المؤتمر الدولي لمجامع الفكر الأفريقية

11- تمشيا مع ولاية اللجنة الاقتصادية، ساهم المكتب في تنظيم المؤتمر الدولي الثالث لمجامع الفكر الأفريقية في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2016 في مراكش، المغرب بالشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث (المغرب) وبرنامج مجامع الفكر والجمعيات المدنية في جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة. وساهم المكتب في اختيار المواضيع، ووضع البرامج، وتحديد المحاضرين والمشاركين وتعبئتهم.

12- وقد نُظم هذا اللقاء الذي شهد مشاركة أكثر من 120 خبيرا جاؤوا من 85 جمعا أفريقيا ودوليا للفكر والرأي تحت شعار "بناء مستقبل مستدام وآمن للأشخاص والمؤسسات في أفريقيا." وتكمن الفكرة الرئيسية التي انبثقت عن هذا المؤتمر في إنشاء آلية لتمويل مجامع الفكر الأفريقية لمساعدة حكومات البلدان الأفريقية في عملية صنع القرار بوضع بحوث مستقلة ورصينة وموثوق بها في متناول صانعي السياسات.

2. إنجاز موجزات قُطرية وأخرى قيد الصياغة

13- يستمد وضع الموجزات القُطرية مبرره من مهمة اللجنة وبرنامجها الجديد، لاسيما إنشاء المراكز دون الإقليمية للبيانات وتعزيزها والحاجة إلى وجود تماسك وتوحيد للبيانات والمعلومات المستخدمة في المنشورات الرئيسية للجنة وتقاريرها، بما في ذلك التقرير الاقتصادي عن أفريقيا. وقد جرى عرض مبدأ الموجزات القطرية في حد ذاته وإطارها المنهجي على مؤتمر اللجنة لوزراء الاقتصاد والتخطيط في آذار/مارس 2014 في أبوجا. ووفقا لمهمة اللجنة وتوجهها الجديد، فإن الغرض من الموجزات القطرية يكمن في '1' تمكين اللجنة من وضع تحليلات ونشرها حسب كل بلد ومنطقة؛ '2' تقديم توصيات بشأن التحول الاقتصادي من خلال تعزيز النمو والتنمية الاجتماعية المستدامة؛ '3' تعزيز التكامل الإقليمي والتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية؛ '4' تحليل المخاطر المحتملة واقتراح سبل للتخفيف منها.

14- وتفترض عملية وضع الموجزات القطرية جمع البيانات والمعلومات عن البلد وتنسيقها باستمرار، وتجميع مؤشرات لتستخدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتحليل الاتجاهات لوضع توقعات في الوقت المحدد. ويتوقع أن يكون لوضع الموجزات القطرية تأثير مضاعف على بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها وتحليل السياسات الاقتصادية. ويتوقع منه أيضا تيسير عملية التخطيط ووضع السياسات بناء على البيانات ذات الصلة، ودعم أولويات التنمية في المنطقة دون الإقليمية.

15- والموجزات القطرية التي أنجزت في الفترة من آذار/مارس 2016 إلى أيلول/سبتمبر 2017 هي موجزات الجزائر (1)، وموريتانيا (1)، وتونس (1)، حيث ركزت الأقسام المواضيعية منها على مشكلة ترشيد المالية العامة دون أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي (الجزائر)، وتقليص الفجوة في الحصول على الطاقة من خلال الطاقات المتجددة (موريتانيا) وإحياء صناعة السياحة (تونس). أما الموجزات القطرية لعام 2017 فستحدد مواضيعها في وقت لاحق.

16- وبالإضافة إلى تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حللت هذه الموجزات السياسات والتحديات التي تواجهها البلدان في المجال الاقتصادي والاجتماعي (ترشيد المالية العامة، والتحكم في التضخم، والتنوع الاقتصادي، ومكافحة الفقر). وتقدم مختلف المواضيع التي تم تناولها توصيات تأخذ خصوصيات البلدان بعين الاعتبار. أما على المدى القصير، فقد سمحت التحليلات المواضيعية بالحصول على فهم أفضل للرؤية والتدابير التي تنفذها البلدان. وهي بذلك تشكل أداة مفيدة لتبادل الخبرات وتوجيه السياسات العامة.

3. أقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة في شمال أفريقيا

17- في أعقاب اجتماع الخبراء الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في تونس العاصمة، بمشاركة خبراء من وزارات الصناعة والجماعات الإقليمية في شمال أفريقيا، وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الإقليمي للسياسة العامة، وضع المكتب الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالدراسة التي تناولت "أقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة في شمال أفريقيا" وصدق عليه. وقد تمكن التقرير من تحديد الرهانات والعقبات والإصلاحات المؤسسية اللازمة المتصلة بأقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة.

18- وقد تمخض اجتماع الخبراء أيضا عن صياغة توصيات موجهة للبلدان الثلاثة التي كانت موضوع دراسة مفصلة عن سياساتها الصناعية وهي: الجزائر والمغرب وتونس. وتناولت هذه التوصيات أساسا حوكمة السياسة الصناعية من أجل تحقيق نمو أكثر شمولا، لاسيما بالانتقال من النهج الذي ينطلق من القمة للقاعدة، الذي لا يزال سائدا في البلاد بدرجات مختلفة، إلى نهج ينطلق من القاعدة للقمة يأخذ خصوصيات الأقاليم بعين الاعتبار ويدرج تلك الخصوصيات في تنفيذ السياسات العامة ويراعيها عند إعداد تلك السياسات.

باء- النتيجة الرئيسية الثانية: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، وتحسين التعاون والحوار دون الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء

19- استمر تعزيز الشراكات مع اتحاد المغرب العربي، إلى جانب الشراكة بين اتحاد المغرب العربي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وخلال هذه الفترة، تحققت إنجازات بدعم من منظمات شريكة أخرى. واستمرت الشراكة في مجالين اثنين هما: التعاضد الثنائي بين اتحاد المغرب العربي والمكتب، والتعاضد متعدد الأطراف من خلال إحياء آلية التنسيق دون الإقليمي.

1. البعد الثنائي

20- اجتمعت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2016 من أجل القيام بما يلي: '1' تقييم الأنشطة المشتركة التي تشمل الفترة 2014-2016 '2' مناقشة فرص التعاون مستقبلا. وأكد هذا التقييم مدى ملائمة المحاور الاستراتيجية المقترحة في ضوء التطورات الأخيرة التي طرأت سواء على الصعيد الداخلي للمؤسستين أو على الصعيد الإقليمي أو لدى الدول الأعضاء. وكان الاجتماع يهدف إلى وضع حصيلة لإنجازات برنامج التعاون الذي مضت سنتان على بدء تنفيذه.

21- وفي الفترة المشمولة بالتقرير التي تمتد من آذار/مارس 2016 إلى أيلول/سبتمبر 2017، جرى بناء قدرات الأمانة العامة والإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي من خلال: '1' تنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة نتائج دراسة عن التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية والاتفاقات التجارية الضخمة، '2' دعم الاتحاد المغاربي لأرباب العمل لتنظيم موائد مستديرة وطنية وإقليمية لتوعية القطاع الخاص بشأن التحديات والفرص المرتبطة بتغير المناخ، '3' إطلاق عملية إعداد التقرير دون الإقليمي عن أهداف التنمية المستدامة.

أ) التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية والاتفاقات التجارية الضخمة

22- نظم المكتب اجتماعا للخبراء في آذار/مارس 2016 عن "التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية والاتفاقات التجارية الضخمة". ويندرج اختيار الموضوع في إطار مواصلة المواضيع المتعلقة بالتنوع والتعمق فيها من أجل إحداث التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة. وقد سمح هذا الاجتماع الذي تناول نظريا وتجريبيا التطورات الأخيرة التي شهدتها عمليات ومحاولات التصنيع في المنطقة بتوجيه نداء قوي لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأعضاء باعتبارها الإطار المناسب للتغيير الهيكلي.

23- وجرى أعمال الاجتماع في خمس جلسات مواضيعية هي: '1' الاتفاقات الضخمة والزخم القاري؛ '2' والدروس المستفادة من التجارب الدولية؛ '3' السياسة التجارية من أجل التصنيع؛ '4'

السياسة الصناعية؛ '5' دور التكامل الإقليمي. واستفادت المناقشات خلال الاجتماع من نوعية العروض وثرأء المقترحات في مجال السياسات العامة التي قدمها الخبراء المدعوون، والمسؤولون الحكوميون أيضاً.

24- ويتبين من الدراسة التي عُرضت في اجتماع الخبراء أن السياسة التجارية قادرة على زيادة الإنتاج المصحوب بقيمة مضافة عالية. كما يتضح أنه يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تكون أداة رئيسية لزيادة مشاركة بلدان شمال أفريقيا في التجارة العالمية. وورد في الدراسة كذلك أن آفاق النمو الإيجابية للقارة الأفريقية، المرتبطة بالتحضر والنمو السريع للطبقة الوسطى، قادرة على تحويل الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى فرصة سانحة لاقتصادات شمال أفريقيا وزيادة صادراتها من المنتجات المصنعة.

25- وعقب المناقشات، جرى اعتماد توصيات تتعلق بما يلي: '1' سياق الزخم الدولي والقاري، '2' الدروس المستفادة من التجارب الدولية في السياسات الصناعية، '3' السياسات التجارية التي تساعد على التصنيع، '4' تنفيذ السياسات الصناعية، '5' دور التكامل الإقليمي في تعزيز التصنيع.

ب) دعم الاتحاد المغاربي لأرباب العمل

26- قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا الدعم للاتحاد المغاربي لأرباب العمل في تنظيم أربع موائد مستديرة وطنية (تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب) ومائدة مستديرة إقليمية (بروكسل) حتى يتمكن أرباب العمل في المنطقة من أخذ التحديات والفرص المرتبطة بتغير المناخ إلى جانب التوجهات وفرص التمويل المرتبطة بالمناخ بعين الاعتبار، لاسيما في سياق تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

27- ونوقشت توصيات الموائد المستديرة الوطنية خلال الاجتماع الإقليمي، وأدت إلى اعتماد إعلان الاتحاد المغاربي لأرباب العمل بعنوان "مساهمة القطاع الخاص في العمل المتعلق بالمناخ" الذي قُدم ووقعته رسمياً منظمات أرباب العمل الأربع بمناسبة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في مؤتمر صحفي عقد يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. ويعكس هذا الإعلان التزام الشركات المغاربية بمجهود التخفيف والتكيف المحلية مع التحدي الذي يطرحه تغير المناخ، ويدعو إلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويسلط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال نقل التكنولوجيا والتمويل.

ج) إطلاق عملية إعداد التقرير دون الإقليمي عن أهداف التنمية المستدامة

28- كذلك قام المكتب والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بإطلاق عملية إعداد التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس). ويتوقع من التقرير أن يقدم حصيلة عن التقدم المحرز والتحديات والممارسات الجيدة على الصعيدين القطري والإقليمي، وسيحلل دور التعاون الإقليمي في تنفيذ هذه الأهداف ويسمح بصياغة توصيات لوضع سياسات إقليمية مستقبلية للتنمية المستدامة.

29- وسيشمل هذا التقرير خمسة مجالات ذات أهمية استراتيجية للتكامل الإقليمي هي: الأمن الغذائي، والتحول الصناعي، والتحول في مجال الطاقة، والتصحر وتغير المناخ، وعمالة الشباب. وسيقدم التقرير ويناقش في اجتماع دون إقليمي للحوار من المقرر عقده في شباط/فبراير 2018، ليكون بمثابة مساهمة في اجتماع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2018.

د) تحديد سبل التعاون مع اتحاد المغرب العربي

30- سمح الاجتماع التشاوري الذي عقد في الرباط في كانون الأول/ديسمبر 2016 بين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بتأكيد المجالات الاستراتيجية لمواصلة التعاون بين المؤسستين. وساعدت المناقشات أيضاً في الاتفاق على أهمية البرنامج المعتمد لتعزيز التكامل الإقليمي في المغرب العربي والطموح إلى توثيق التعاون بين المؤسستين. وتتعلق مسارات التعاون التي تمت دراستها، والتي ستكون أيضاً موضوعاً للرصد المشترك، بما يلي:

- إعمال النظر بعمق في مسألة سلاسل القيمة الإقليمية؛
- إعداد دراسة عن التبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية؛
- التقييم الاستشاري للآثار المترتبة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛
- فهم أفضل لمناير الخدمات اللوجستية ودورها في تعزيز التجارة؛
- التدريب على تقنيات المفاوضات التجارية؛
- إعمال النظر بعمق في مسألة دور المؤسسات دون الإقليمية لرصد أهداف التنمية المستدامة.

31- وفي هذا السياق، وضع المكتب مشروعاً جديداً لإعمال النظر بعمق في مسألة سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا. وبعد تعبئة التمويل، أُطلق المشروع في أوائل عام 2017. وسيتيح المشروع الاستفادة من الإنجازات التي حققتها الأنشطة التي سبق للمكتب تنظيمها بشأن هذا الموضوع، وخاصة ما توصلت إليه الدراسات الأولية من نتائج.

2. البعد المتعدد الأطراف: آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا

32- عُقد الاجتماع التشاوري السنوي الثالث لآلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2016 بمبادرة من المكتب. وتهدف هذه الآلية لتعزيز التشاور والتعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية التي تنطوي مهمتها على مرافقة اتحاد المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا في جهودها الإنمائية. ويكمن الهدف في التشجيع على مزيد من التأزر ومزيد من فعالية التدخلات، من خلال التبادل المنتظم للمعلومات، والاشتراك في الاستفادة القصوى من الإنجازات والخبرات وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة في دعم اتحاد المغرب العربي والجهات الفاعلة الأخرى في عملية التكامل في شمال أفريقيا.

33- و كان الاجتماع التشاوري يهدف إلى: '1' تحسين أهمية وفعالية إجراءات الدعم الذي يقدمه مختلف الشركاء، من خلال تحقيق مواءمة أفضل مع أولويات اتحاد المغرب العربي، وبالتالي استهداف

مجالات مشتركة للتدخل؛² تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد دون الإقليمي، وذلك بتوطيد إطار التشاور والتنسيق وتعزيز المبادرات المشتركة دعماً للخطط الإقليمية.

34- ومكّن الاجتماع من مناقشة التوجهات الجديدة لاتحاد المغرب العربي بعد التغيير الذي حدث في القيادة وفي خضم التطورات الأخيرة التي طرأت على الوضع الدولي والإقليمي. كما أفضى الاجتماع إلى تحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون للفترة 2017-2018، وإلى الاطلاع على التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها شمال أفريقيا في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الإقليمي، وأخيراً تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التنسيق والتآزر في أنشطة الشركاء في المنطقة دون الإقليمية كافة.

35- وعلى هذا الأساس جرى تحديد أولويات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي للأشهر والسنوات المقبلة من خلال المحاور التالية:

- التجارة والصناعة والنفاز إلى الأسواق والتكامل الاقتصادي؛
- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛
- البيئة والسكان والتحضر؛
- تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة العامة؛
- تطوير الهياكل الأساسية والمياه والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تعزيز القدرات المؤسسية.

36- وتناول كل موضوع من المواضيع مجموعة من الأنشطة الملموسة المقترحة استجابةً لاحتياجات اتحاد المغرب العربي لتعزيز اندماج مغربي حقيقي. وفي هذا الصدد، التزم اتحاد المغرب العربي بوضع مصفوفة للأولويات سيجري تبادلها لاحقاً مع الهيئات الأعضاء في آلية التنسيق دون الإقليمي.

37- وعلاوة على ذلك، دعا الاجتماع جميع المؤسسات الشريكة لتعزيز أنشطتها في مجال الدعوة لتراعي دورات ميزانيتها أكبر عدد ممكن من المشاريع دعماً لإتحاد اتحاد المغرب العربي. وفي المجالات التي حُددت فيها إمكانيات للقيام بأعمال مشتركة، يمكن تحديد مشاريع بصورة مشتركة في إطار الاجتماعات القطاعية التي سيعقدها كل فريق من الأفرقة المواضيعية المعنية، وذلك بمبادرة من الأمانة العامة للاتحاد ومؤسسات التنسيق. ومن المتوقع أيضاً أن تكون الفجوات التمويلية المحتملة في كل المشروع موضوع طلبات تمويل محددة يقدمها الاتحاد للشركاء الآخرين.

ثالثاً- الدعم الاستشاري والمبادرات الخاصة والتفاعل مع شعب المقر والشركاء الآخرين

ألف- الدعم الاستشاري

1. الدعم الفني في مجال البيانات الإحصائية

38- في إطار عملية إعداد الموجزات القطرية وتحسينها وما يتبع ذلك من جمع للبيانات، تم إيفاد بعثات فنية إلى تونس وموريتانيا لدعم تحسين أنظمتها الإحصائية.

39- وقدم المكتب والمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للمعهد الوطني للإحصاء التونسي تحسباً لإطلاق الدراسة الاستقصائية الأولى للعمالة، وذلك باستخدام التكنولوجيا الجوال في تونس. وتلقى الجهاز المركزي للإحصاء في مصر أيضاً دعماً فنياً في الإطار نفسه يسمح بجمع البيانات ونشرها عن طريق استخدام لوحات تعمل بنظام أندرويد في حساب مؤشر الأسعار.

40- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب والمركز الأفريقي للإحصاءات، بالتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط في المملكة المغربية، الدعم للمكتب الوطني للإحصاء في موريتانيا لإنشاء نظام جديد للحسابات القومية ومعاملة القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية وبدء بناء سنة الأساس الجديدة لنظام الحسابات القومية (سنة الأساس 2008).

2. دعم المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي

41- عقب الدراسة التي أجريت على المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمارات الاستراتيجية في مكافحة التصحر التي نُفذت خلال العام السابق، تولى المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2016 رئاسة حلقة عمل نظمها اتحاد المغرب العربي ومصرف التنمية الأفريقي للتصديق على الدراسة المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال مكافحة التصحر في شمال أفريقيا. ويندرج هذا النشاط في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر (2011-2020) الذي قدم فيه المكتب الدعم لاتحاد المغرب العربي.

42- ووضعت هذه الدراسة وثيقة للدعوة، استناداً إلى فهم أفضل للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات ذات الصلة بمكافحة التصحر، من أجل إقناع صانعي السياسات والشركاء الإنمائيين للاستثمار في هذا المجال، وتقديم الدعم لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر الذي يشرف عليه اتحاد المغرب العربي.

43- وعلى المنوال نفسه، قدم المكتب الدعم للمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي والاتحاد المغرب العربي لتنظيم مؤتمر تشاوري بشأن إدارة الأراضي في المغرب العربي. ويتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى وضع تقرير عن القضايا ذات الأولوية والخبرات والدروس المستفادة في التعامل مع قضايا الأراضي في الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وتحديد ما تحتاجه هذه الدول وأمانة الاتحاد من مساعدة. وتوصل المؤتمر أيضاً إلى توافق في الآراء بشأن المكونات الرئيسية لمشروع إقليمي لتبادل الخبرات والتعاون في مجال إدارة الأراضي في المغرب العربي.

3. تقديم الدعم لمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر

44- تقدم منتدى رؤساء المؤسسات، وهو يعلم أن الجزائر تسعى إلى زيادة كبيرة في تجارتها مع بقية القارة الأفريقية، بطلب إلى المكتب لإجراء دراسة لتحديد الظروف الملائمة لتنويع الصادرات الجزائرية إلى أفريقيا بوجه خاص.

45- وتمكنت الدراسة من رسم صورة لأداء الاقتصاد الكلي للبلاد وإجراء تقييم للتجارة الخارجية للجزائر والإطار التنظيمي والسياسات العامة التي يجري تنفيذها لتعزيز تنمية الصادرات. وبحث الدراسة في الأسباب التي جعلت البلد غير قادر على تنويع صادراته وذلك بالتحقق من بعض الفرضيات من خلال دراسة استقصائية تجريبية أجريت مع كبار رؤساء المؤسسات. وأسفرت الدراسة عن عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل التعجيل بتنويع الصادرات وزيادة حجم التجارة مع القارة الأفريقية.

باء- المبادرات الخاصة والتفاعل مع شعب المقر والشركاء الآخرين

46- تطلب إعداد طبعة عام 2017 من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا الذي يتناول هذا العام موضوع "التحضر والتصنيع"، إيفاد بعثتين لجمع البيانات، واحدة إلى المغرب وأخرى إلى السودان، وهو ما أتاح الحصول على بيانات تفصيلية عن القطاعات الصناعية التي ساعدت على التحضر. ويتعلق الأمر بقطاع السيارات في طنجة، شمال المغرب، وقطاع الأسمت في عطبرة، وسط السودان. وبعد هذه العملية، وضع المكتب دراسي حالة وطنية استنادا إلى البيانات التي جُمعت وشارك في تصميم التقرير النهائي وتنقيحه.

47- وعلاوة على ذلك، أطلق المكتب العديد من المنشورات وقام بعرضها خلال الفترة قيد الاستعراض، منها تقديمه للتقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2016 (بالجزائر في أيار/مايو وبالمغرب في حزيران/يونيه 2016)، وإعداد تقرير عن دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا بالنسبة لشمال أفريقيا (تونس، أيلول/سبتمبر 2016)، والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2017، والموجز القطري لموريتانيا الذي عُرض في وزارة الاقتصاد والمالية الموريتانية (موريتانيا، نيسان/أبريل 2017).

48- وقام خبراء المكتب أيضا بتوزيع العديد من التقارير الرئيسية (التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعامي 2016 و 2017، والموجزات القطرية (الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، السودان، تونس) خلال اجتماعهم مع شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مثل مؤتمر وزراء المالية (إثيوبيا: آذار/مارس 2016، والسنغال: آذار/مارس 2017)، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة (مصر: أيار/مايو 2016)، والمؤتمر الأفريقي الثالث لمجامع الفكر (المغرب: أيار/مايو 2016)، وحلقة العمل لتقديم التقرير عن دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا بالنسبة لشمال أفريقيا (تونس: أيلول/سبتمبر 2016)، والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المغرب: تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، وحلقة العمل لعرض عملية إعداد أول تقرير عن رصد أهداف التنمية المستدامة (موريتانيا: نيسان/أبريل 2017).

49- وعلاوة على ذلك، أُختير المغرب من بين البلدان الرائدة لتنفيذ مشروع "حساب تنمية" جديد خاص بالتحضر، قام بتنسيقه قسم شؤون التحضر في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويهدف المشروع إلى بناء قدرات الدول الأعضاء لوضع استراتيجيات وسياسات لمدن مستدامة في أفريقيا والعمل على تنفيذها. وعلى هذا النحو، قدّم المكتب الدعم لإرسال بعثة بهدف عرض المشروع في كانون الثاني/يناير 2017، وذلك من أجل الالتقاء بالسلطات الوطنية وإشراكها في تنفيذ هذه المبادرة. ويهدف المشروع بوجه خاص إلى إجراء سلسلة من دراسات الحالة، منها واحدة في المغرب لتحليل الكيفية التي تم بها ربط مسألة التحضر والمدن بتصميم المشاريع الكبرى للتحويل الهيكلي للاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة وتنفيذها. وتبدو حالة المغرب مثيرة للاهتمام في الواقع نظرا لثراء خبرته في هذا المجال وتعقيدها، ولأهمية إبراز عوامل النجاح الرئيسية التي مكنته من تحقيق التحويل الحضري وتحديد العائد من تجربته التي يمكن أن تخدم بقية القارة.

50- وبدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروع حساب تنمية مع مصر يرمي أساسا لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط والإحصاء في جمع البيانات اللازمة في عملية التخطيط الإنمائي وتصنيفها وإنتاجها. وترتكز هذه العملية على وضع أطر مساهلة ذات مصداقية. بمعالم وأهداف محددة تقتضي الرصد والقياس والمراقبة بشكل دائم. ويستند المشروع إلى تجربة اللجنة في دعم الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية لتصميم الخطط الإنمائية وصياغتها. ولا يزال هذا المجال من التدخل يشكل أولوية لتقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية المتخصصة والدعم المفيد لبناء قدرات الدول الأعضاء.

51- وفي إطار حلقة عمل عقدها البنك الإسلامي للتنمية عن منظمة التجارة العالمية في فترة ما بعد نيروبي ورهانات التكامل التجاري الإقليمي للدول العربية طُلب من المكتب أن يقدم في تشرين الأول/أكتوبر 2016 في تونس النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير تعزيز سلاسل القيم الإقليمية في شمال أفريقيا وحالة التكامل في المنطقة دون الإقليمية. وعرض المكتب أيضا في هذه المناسبة التطورات الأخيرة في عملية التكامل الإقليمي لاتحاد المغرب العربي، وانخراطه في عملية مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية وإنشاء وحدة إحصائية لتحقيق التنسيق والتجانس في التنمية الإحصائية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

52- وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، قدم المكتب الدعم لمكتب الأمين التنفيذي والمركز الأفريقي للسياسات التجارية في إطار تنظيم وتنشيط جناح أفريقيا الذي تبلغ مساحته 1000م² تشترك في إدارته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. حيث كانت أفريقيا محور الكثير من المناقشات والمبادرات خلال المؤتمر الذي ضم حوالي 22.000 مشارك و1500 صحفي. وتلقى المكتب بهذه المناسبة دعوة من القناة التلفزيونية الوطنية للمشاركة في حلقة نقاش تناولت التحديات والفرص الناجمة عن تغير المناخ في أفريقيا وتوقعات القارة من الدورة الثانية والعشرين.

رابعاً. الشراكات الاستراتيجية

53- بالإضافة إلى الشراكة مع مكتب اتحاد المغرب العربي من خلال البرامج متعددة السنوات والشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا من خلال آلية التنسيق دون الإقليمي والمشاركة في أعمال الأفرقة القطرية دون الإقليمية للأمم المتحدة، نسج المكتب شراكات استراتيجية أخرى لتنفيذ مشاريع محددة. وتتمثل هذه الشراكات في التعاون بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

ألف- الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة

54- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب المشاركة في أعمال منظومة الأمم المتحدة من خلال عملية صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2017-2021 بالنسبة للمغرب) ومختلف اللجان المواضيعية التي تُنشأ وفقاً للأولويات التي تحددها الدولة.

55- وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2016 يشكل إطاراً لشراكة متميزة لإشراك العديد من وكالات التعاون المتعدد الأطراف، منها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة لدعم اتحاد المغرب العربي.

56- كما يحضر المكتب بانتظام اجتماعات فريق الأمم المتحدة للاتصالات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُتيحت للمكتب فرصة المشاركة في الأنشطة المشتركة (أيام مواضيعية، إحاطات صحفية، إلى غير ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، تم التأسيس لتعاون دائم مع العديد من مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شمال أفريقيا وخاصة في المغرب. وسمح هذا التعاون بإعادة نشر التقارير والبيانات الصحفية الصادرة عن المكتب من خلال مواقع هذه المراكز على شبكة الإنترنت في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، فضلاً عن نشر مقالات عن أنشطة اللجنة في الرسالة الإخبارية للأمم المتحدة في الرباط.

باء- الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

57- واصل المكتب أيضاً تعاونه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهو الإطار الذي أُجريت فيه دراسة عن "إصلاح التعريفات الجمركية في سياق التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب: التجربة التونسية مع الشركاء العرب والأفريقيين". وقامت هذه الدراسة بمحاكاة التأثير الكمي للعديد من سيناريوهات تحرير التجارة على الاقتصاد التونسي. وقَدِّمت الدراسة تحليلاً لسيناريوهات تعزيز التكامل العربي من خلال الانتقال من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

58- ومكنت النتائج من التوصل إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية. الأول هو أن الاتحاد الجمركي العربي، بالرغم من الفوائد الجممة التي قد تترتب من خلاله على الاقتصاد التونسي إذا ما نُفذت أحكام محددة، فإنه لن يعوّض عن الخسائر التي يمكن أن تتكبدها البلاد إذا ما أعادت النظر في اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. والاستنتاج الثاني هو أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد لا يأتي بالمكاسب المتوقعة إلا على المدى البعيد عندما تكون تونس قادرة على تطوير مقومات لوجستية فعالة، من جهة، وهيكل إنتاجي أكثر ملاءمة لاحتياجات السوق الأفريقية، من جهة أخرى. أما الاستنتاج الثالث فيتعلق بالآثار السلبية لهيكل التعريفية الجديدة الذي أُعتمد في عام 2016 على المالية العامة والقدرة التنافسية لبعض القطاعات التونسية.

59- وشارك المكتب مع الإسكوا في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي نظّمته الجامعة العربية في القاهرة في أيار/مايو 2017. ويعد هذا اللقاء الدولي فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة.

جيم- الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر

60- يكمن الهدف من هذه الشراكات في تعزيز التعاون والتبادل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجامعات ومراكز البحوث، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحديد إطار لمبادرات وتدابير مستقبلية مشتركة مفيدة لكافة الأطراف. فبالنسبة للجنة، تهدف هذه الشراكات إلى إقامة تعاون وثيق مع هذه المؤسسات من أجل تعزيز دورها في إطار استجابتها لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا من خلال المساعدة على إنتاج وجمع ونشر وتبادل المعرفة والخبرة اللتين تدعمان عملية صنع القرار في السياسات الإنمائية. أما بالنسبة لهذه المؤسسات، فإن هذه الشراكات تهدف إلى إقامة تبادلات وتعزيزها مع اللجنة كمجمع فكر لمنطقة شمال أفريقيا بغية تكييف الدورات التدريبية المقدمة مع احتياجات السوق من جهة، والاستفادة من العلاقة بين اللجنة والمؤسسات الأفريقية المماثلة من جهة ثانية بغرض إقامة علاقات تعاون وتنظيم أنشطة علمية مشتركة وللتبادل.

61- وفي عام 2016، أبرم المكتب العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث على النحو التالي:

62- إعداد مشروع تعاوني مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التحول الهيكلي يشمل ثلاثة بلدان هي (مصر والمغرب وتونس)، مع تخصيص جزء لتقييم السياسات الصناعية وجزء آخر لإصلاح الإدارة. ويجري وضع الصيغة النهائية لمشروع وثيقة تحسباً لعملية جمع الأموال.

63- إعداد الصيغة النهائية لمشروع تعاوني مع "معهد إيكس مرسيليا للدراسات المتقدمة" التابع لجامعة "إيكس مرسيليا"، ومع "كلية إيكس مرسيليا للاقتصاد" عن الحوكمة والانتقال السياسي والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا. وقد بدأ هذا المشروع في عام 2017 بتشكيل فريق من الباحثين وبرمجة حلقتي عمل في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أبرم المكتب اتفاقية شراكة

مع ”معهد إيكس مرسيليا للدراسات المتقدمة“ لتأطير التعاون المستقبلي بين المؤسستين في مجال بحوث اقتصاديات التنمية.

ج) أبرم المكتب اتفاق شراكة بحثية مع مختبر الاقتصاد التابع لجامعة ”أورليان“ لتعبئة الباحثين الزائرين وتحفيز الجهود الجارية في المكتب بشأن البحوث التطبيقية في اقتصاد التنمية.

د) توقيع اتفاقيات لاستقبال الطلاب والباحثين الزائرين مع الجامعات ومراكز البحوث مثل جامعة ”سغور“ في الاسكندرية بمصر، وجامعة محمد الخامس - السويسي بالرباط وجامعة القاضي عياض بمراكش المغربية.

64- وفي هذا الإطار، شارك المكتب بنشاط في عدد من اللقاءات العلمية وساهم في المنشورات البحثية والعلمية خلال الفترة قيد الاستعراض على النحو الآتي:

- المساهمة في العمل الجماعي الذي يحمل عنوان ”التوازنات الخارجية والقدرة على المنافسة والتحول الهيكلي للاقتصاد المغربي“ الذي نُشر بالتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث وجامعة محمد الخامس بالرباط من خلال المشاركة في اللجنة العلمية وتقديم مساهمة علمية في شكل مقال بحثي عن ”اختلاف تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات على النمو“ في عام 2016.

- تقديم مداخلة في نيسان/أبريل 2016 في جامعة ”أورليان“ بفرنسا عن المصادقية السياسية والإصلاحات الاقتصادية، وكذلك في حزيران/يونيه 2017 بمناسبة اجتماع فرع أفريقيا لجمعية الاقتصاد القياسي الذي عقد في الجزائر العاصمة.

- المساهمة في العمل الجماعي عن ”دمج العمل غير مدفوع الأجر“ بفصل يحمل عنوان الافتقار للوقت: هل يساهم في الفقر لدى المرأة؟ تحليل بيانات استخدام الوقت في أفريقيا، مطبوعة جامعة أكسفورد، 2017.

- الاشتراك في تنظيم ملتقى الرباط الدولي تحت عنوان: ”التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة“، بالشراكة مع كرسي منظمة التجارة العالمية في جامعة محمد الخامس في الرباط ومختبر اقتصاد التنمية التطبيقية (جامعة طولون). وبهذه المناسبة، ناقش المشاركون قضايا المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة.

- تقديم مداخلة في حزيران/يونيه 2017 عن الديمقراطية والشفافية والإصلاحات الاقتصادية في اجتماع فرع أفريقيا لجمعية الاقتصاد القياسي الذي عقد في الجزائر العاصمة في عام 2017، وهو الاجتماع الذي شهد مشاركة علماء كبار، أحدهم يحمل جائزة نوبل في الاقتصاد.

65- بدأ المكتب مباحثات جديدة مع جامعات ومراكز بحوث أخرى من بلدان شمال أفريقيا، بغية إبرام اتفاقات مماثلة وتنويع الشراكة البحثية في المنطقة دون الإقليمية.

66- شارك المكتب أيضاً في كانون الأول/ديسمبر 2016 في حلقة نقاشية في المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية المغربي تناولت موضوعاً بعنوان "أفريقيا الخيارات المتاحة: تحديات النهوض" (ببير جاكمه). وركزت مداخلة المكتب على تقييم أدوات التنمية والتحول الهيكلي في أفريقيا التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاسيما الموجزات القطرية والإقليمية.

67- وفي كانون الأول/ديسمبر 2016 شارك المكتب في حلقة نقاشية عن تنويع الصادرات عُقدت على هامش المنتدى الأفريقي للاستثمار والأعمال (لقاءات الجزائر). وركزت مداخلة المكتب على نتائج دراسة أجريت عن تطوير الصادرات الجزائرية إلى البلدان الأفريقية بناء على طلب من منتدى رؤساء المؤسسات.

خامساً. حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

68- يندرج قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ توصيات الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ضمن برنامج عمل الفترة 2016-2017. وقد تطرق الجزء الثاني من هذا التقرير للعديد من هذه التوصيات. ومع ذلك، وتلبية للطلب الملح من الدول الأعضاء، ترد أدناه أهم الإنجازات حسب كل مجال:

ألف - توصيات تتعلق بالتصنيع من خلال التجارة

أ) مواصلة مبادرات بناء قدرات البلدان والفاعلين الاقتصاديين بشكل خاص، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لدخول السوق القارية، من أجل الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية المستقبلية لتنويع اقتصاداتها.

69- رحبت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الاجتماع الأخير لآلية التنسيق دون الإقليمي، الذي عقد يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 2016 بالرباط، بنتائج اجتماع الخبراء الذي عقد كذلك في الرباط في آذار/مارس 2016 للنظر في الآثار المترتبة عن التكامل القاري على اقتصادات شمال أفريقيا. وأعربت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي أيضا عن استعدادهما للنظر في الموضوع بصورة أعمق. وخلال هذا الاجتماع، أحاط المركز الإسلامي لتنمية التجارة، العضو النشط في آلية التنسيق دون الإقليمي، المنظمات المدعوة بوجود دراسة معمقة قيد الصياغة النهائية عن المشروع القاري. ومن أجل تنسيق الجهود وترشيدها تقرر الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، حال نشرها، وذلك استجابة للتوصية الأولى.

ب) مساعدة البلدان على توعية مختلف أصحاب المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص بشأن أهمية منطقة التجارة الحرة القارية.

70- لم يتوقف المكتب عن القيام بأنشطة التوعية والإعلام بشأن العمليات المتعلقة بمشروع منطقة التجارة الحرة القارية وإعداد دراسات تفصيلية عن النتائج المتوقعة. وبالإضافة إلى الزخم الذي تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة، والذي سيسمح بتقييم الآثار المترتبة عن هذه المنطقة على بلدان المنطقة دون الإقليمية، قام المكتب بالتعاون مع المركز الأفريقي للسياسات التجارية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بوضع مشروع لتقدير الآثار المتوقعة لاندماج الاقتصاد التونسي في المشروع القاري. ويجري حالياً وضع الصياغة النهائية للنتائج وسيتم نشرها قريباً.

باء- توصيات تتعلق بالموجزات القطرية والأنشطة الإقليمية

أ) الاستمرار قدر الإمكان في دمج المؤشرات المتعلقة بالجوانب الشاملة مثل الحوكمة، والتنمية المستدامة، والاعتبارات الجنسانية، وتغير المناخ، في الموجزات القطرية.

71- بناء على هذه التوصية تناول الجزء المواضيعي في الموجز القطري لموريتانيا لعام 2017 تقليص الفجوة في الحصول على الطاقة من خلال الطاقات المتجددة في سياق تغير المناخ.

ب) تناول كفاءة النظم الضريبية والتمويل المستدام من الموازنة العامة للدولة (بما في ذلك التحول من نموذج التمويل في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية) في المواضيع التي تدرسها الموجزات القطرية والإقليمية.

72- تتعلق التوصية الرئيسية التي وردت في الموجز القطري الخاص بالجزائر لعام 2017 بإنشاء دائرة للتنفيذ، للدفع بالإصلاحات الرئيسية قُدمًا. ويوصي الموجز أيضا بعدم عرقلة النمو بالحد من الاستثمار العام، وإنما ترشيد الإنفاق العام، بما في ذلك الإعانات التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة.

جيم- توصيات تتعلق بالخطط الإقليمية والمبادرات الخاصة الأخرى في شمال أفريقيا

أ) تنظيم حلقة نقاشية عن الأدوات التي ينبغي استخدامها في سياق تحديد أفضل ورصد أحسن السياسات الإنمائية، لاسيما أهداف التنمية المستدامة.

73- في إطار الإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة (2017) نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو 2017 منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2017 تناول موضوع "ضمان النمو الشامل والمستدام والرفاه للجميع". وكان الهدف الرئيسي لهذا المنتدى يكمن في القيام بالرصد والاستعراض على الصعيد الإقليمي وتيسير التعلم، بما في ذلك تبادل الخبرات والدروس المستفادة في سياق التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالتركيز بشكل خاص على مؤشرات التنمية المستدامة والأهداف المماثلة في خطة السنوات الخمس الأولى لتنفيذ خطة عام 2063، كان المنتدى فرصة ممتازة للقيام بما يلي:

- الرصد والاستعراض على الصعيد الإقليمي، والتداول بشأن ما أُحزر من تقدم، وتناول التحديات والفرص المتصلة بتنفيذ الخطتين؛

- إتاحة منبر للتعلم بين الأقران، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس للإسراع في تنفيذ الخطتين؛

- التداول بشأن الأولويات والتوصيات الخاصة بأفريقيا وإقرارها في شكل رسائل رئيسية ومساهمة جماعية من المنطقة في دورة عام 2017 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة.

ب) التمكين لتبادل أفضل خبرات البلدان وتجاربها من حيث النماذج الاقتصادية وبالتالي تحقيق التظافر بين التجارب والخبرات المكتسبة.

74- نظم المكتب اجتماعا للخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في تونس العاصمة، بمشاركة خبراء من وزارات الصناعة والجماعات الإقليمية في شمال أفريقيا وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الإقليمي للسياسة العامة، لعرض التقرير المتعلق بالدراسة التي تناولت "أقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة في شمال أفريقيا" والتصديق عليه. وقد تمكن التقرير من تحديد الرهانات والعقبات والإصلاحات المؤسسية اللازمة المتصلة بأقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة. وكان هذا الاجتماع فرصة ممتازة لتبادل الخبرات في هذا المجال والعمل على تظافرها. وقد تمخض ذلك عن توصيات موجهة للبلدان الثلاثة التي كانت موضوع دراسة مفصلة عن سياساتها الصناعية وهي: الجزائر والمغرب وتونس. وتناولت هذه التوصيات أساسا حوكمة السياسة الصناعية من أجل تحقيق نمو أكثر شمولاً، لاسيما بالانتقال من النهج الذي ينطلق من القمة للقاعدة، الذي لا يزال سائداً في البلاد بدرجات مختلفة، إلى نهج ينطلق من القاعدة للقمة يأخذ خصوصيات الأقاليم بعين الاعتبار ويدرج تلك الخصوصيات في تنفيذ السياسات العامة ويراعيها عند إعداد تلك السياسات.

75- وعلاوة على ذلك، انتهى المكتب من وضع بنية متكاملة لإدارة المعرفة بإمكانها تعزيز تبادل الخبرات وتقاسم المعارف. وتتكون منابر إدارة المعارف المتاحة الآن للخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها الخارجيين من منبر للنقاش وتبادل الآراء بين جماعات الممارسين، ومكتبة إلكترونية تسمح بالاطلاع على جميع منشورات المكتب، إلى جانب نظام عمل تعاوني. وتهدف هذه المنابر إلى إطلاق مراحل إنتاج جمع معارف المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وإنتاجها ونشرها، وهو ما يسمح بالتالي بإشراك أهل الرأي في الوقت المناسب خلال المراحل المختلفة من هذه العملية، والحد من التكاليف المرتبطة بها وتحسين تنسيقها.

(ج) وضع الأدوات المناسبة الكفيلة بتيسير حساب مؤشرات التنمية (بما في ذلك تلك التي وضعتها الأمم المتحدة) في متناول البلدان الأعضاء، بحيث يمكنها دمجها في أدواتها الخاصة برصد السياسات الإنمائية، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

76- يعد تقديم التقارير عن الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة أداة هامة لإبلاغ البلدان عن هذه المبادرات وعن دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأنشطة التي تضطلع بها في هذه العملية.

77- وقد أطلق المكتب والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي عملية إعداد التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس). وسيقدم التقرير نظرة عن التقدم المحرز والتحديات والممارسات الجيدة على الصعيدين القطري والإقليمي، ويحلل دور التعاون الإقليمي في تنفيذ هذه الأهداف، ويقدم توصيات لوضع سياسات إقليمية مستقبلية للتنمية المستدامة.

78- ومن المتوقع أن يشمل التقرير خمسة مجالات ذات أهمية استراتيجية للتكامل الإقليمي هي: الأمن الغذائي، والتحول الصناعي، والتحول في مجال الطاقة، والتصحر وتغير المناخ، وعمالة الشباب. وسيقدم التقرير ويناقش في اجتماع دون إقليمي للحوار من المقرر عقده في شباط/فبراير 2018، وسيكون بمثابة مساهمة في اجتماع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2018.

سادساً. التحديات والدروس المستفادة والآفاق

79- تحظى الخطوات التي اتخذتها بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لإبرام اتفاقات تجارية جديدة على المستوى القاري بزخم جديد. فقد بدأت بعض هذه البلدان تتجه نحو الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهي حالة تدعو البلدان الأعضاء أكثر من أي وقت مضى إلى التفكير في مستقبل اتحاد المغرب العربي. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان تواجه عدداً من التحديات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ألف- فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي

80- شهدت المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا في الآونة الأخيرة تغيرات سريعة في مجال الاتفاقات التجارية. فقد انضم المغرب مؤخراً رسمياً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء انعقاد قمعتها الحادية والخمسين في حزيران/يونيه 2017، وهو ما يسمح له بالانفتاح على فضاء يزيد عن 300 مليون نسمة. وعلى المنوال نفسه، وقّعت موريتانيا مؤخراً اتفاقية شراكة مع الجماعة. وتستعد تونس من جهتها للالتحاق بأكبر كتلة تجاري في أفريقيا، وهو السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا). وتتوقع السلطات التونسية الانتهاء من المفاوضات في تشرين/أكتوبر عام 2017 لتفعيل انضمام البلاد إلى سوق من 475 مليون نسمة. أما الجزائر فقد باشرت بدورها مفاوضات الانضمام للكوميسا أيضاً.

81- ولا يمكن إنكار أن هذه الاتفاقيات تتيح آفاقاً اقتصادية جذابة لهذه البلدان، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الاتفاقات ستحل بالضرورة محل اتحاد المغرب العربي. وتثير التطورات الأخيرة بشأن اتحاد المغرب العربي في الواقع مسألة مدى استعداد الدول الأعضاء لإيجاد مخرج إيجابي للصعوبات التي تواجهها هذه الجماعة الاقتصادية الإقليمية.

باء- فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة

82- لا تزال المنطقة تواجه العديد من التحديات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. فعلى المستوى السياسي، لا تزال المنطقة تشهد فترات من الاضطراب السياسي في معظم البلدان. فالأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011 أدخلت ليبيا وتونس ومصر في حالة من الضبابية. وقد باشرت مصر وتونس، وإن كانتا لا تزالان تعانيان من الوضع الأمني الهش، إصلاحات سياسية معلنة بذلك العودة إلى الاستقرار السياسي. أما ليبيا فلا تزال تعاني من صعوبات سياسية حمة لها آثار أمنية مؤكدة وتُحد بشكل كبير من احتمالات نموها. ويبقى المغرب والجزائر والسودان بمنأى عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، يتعين على كافة البلدان في المنطقة تعزيز الحكم الرشيد، لاسيما الحكومة الاقتصادية، وهو ما قد يقلل في النهاية من الاضطراب السياسي الذي لا يزال يشكل عقبة حقيقية في تنمية المنطقة.

83- وعلى المستوى الإنساني، تبذل كافة البلدان بإضطراد جهوداً كبيرة للاستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي ساهم في الحد من الفقر بصورة كبيرة، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتسجيل

انخفاض كبير في وفيات الأمهات والأطفال الرضع ناهيك عن زيادة فرص الحصول على المياه والطاقة، إلخ. وقد انخفض الفقر بالتأكيد، ولكن النتائج متباينة بين البلدان.

84- أما على الصعيد الاقتصادي، فالتحديات في المنطقة دون الإقليمية لا تزال تتعلق بفرص العمل، والتنوع الاقتصادي والحوكمة العامة. وتعد البطالة المشكلة المستشرية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث يتجاوز معدلها 10 في المائة في معظم البلدان. وتمس البطالة الشباب أكثر من غيرهم، حيث تتجاوز 25 في المائة في معظم البلدان.

85- وبالنسبة لغالبية بلدان المنطقة، تعتمد الموازنة العامة للدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد المتقلبة. وقد أحرز تقدم في تحسين إدارة المالية العامة وتنوع الموارد، بما في ذلك الضرائب، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتشكل عائدات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19 في المائة في معظم البلدان.

86- ولا يزال تنوع اقتصادات المنطقة دون الإقليمية غير كاف، لاسيما من حيث الصادرات. حيث يعتمد نموها على الصناعات الأولية والموارد الطبيعية. فالجزائر والسودان وموريتانيا، ومصر إلى حد أقل، تملك صادرات مركزة بطريقة كبيرة جداً على المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة. وفي المقابل، تمكّن المغرب وتونس من تنوع صادراتهما. فحساب السلع الرأسمالية يمثل أكثر من 16 في المائة من الصادرات في كلا البلدين، وتمثل السلع الاستهلاكية أكثر من 32 في المائة.

87- ولا يزال أحد التحديات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية يكمن بدون شك في الحوكمة العامة. ويعد مناخ الأعمال بوجه خاص أحد أبرز المسائل التي تعمل حكومات المنطقة دون الإقليمية على حلّها لتحسين الحوكمة العامة وتحفيز تنمية القطاع الخاص. ولا يوجد بلد يحتل مرتبة أدنى من المرتبة 100 سوى المغرب وتونس.

88- والتحدي الأكيد الآخر الذي يواجه المنطقة هو تولّي البلدان أمر خطط التنمية بنفسها لتتمكن من إضفاء الاستدامة على جهودها الإنمائية. وفي هذا الصدد، يعد دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسات التنمية الوطنية أمراً في غاية الأهمية. فهو يؤدي إلى مواءمة النظم الإحصائية الوطنية لمتطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها. وذلك مشروع كبير التزمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم بشأنه للدول الأعضاء.

جيم - فيما يتعلق بمواصلة عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

89- بلغت عملية إعادة الهيكلة الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي شرعت في أيلول/سبتمبر عام 2012 مرحلة النضج الآن. وقد بدأت هذه العملية بصياغة مختلف استراتيجيات اللجنة من أجل تحقيق أهدافها. وتبين السنوات الأولى من التنفيذ أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال قائمة، حتى ولو كانت التوقعات إيجابية أكثر. وتتعلق هذه التحديات بإصلاح أنظمة عمل المؤسسة التي ينبغي أن تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة ومع تحسين عمل المنظمة ككل.

90- وكجزء من هذه العملية المستمرة لتحسين كفاءة عمل المؤسسة، أُشرك المكتب، في أيلول/سبتمبر عام 2016، في أعمال حلقة عمل للبرمجة المشتركة القائمة على المشاركة نظمها شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية التابعة للجنة. وكانت اللجنة قد باشرت عملية البرمجة المشتركة القائمة على المشاركة من أجل تعزيز نهج متكامل ومتناسك يمكنها من التخطيط والميزنة على الصعيد العالمي. وتمخضت عن هذه العملية ميزانية برنامجية مقترحة للفترة 2018-2019 وخطة عمل عام 2017 حيث سعت اللجنة إلى العمل فيها بصفة جماعية من خلال تفاعل المكاتب دون الإقليمية مع الشعب في المقر.

91- كما نظمت اللجنة حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر 2016 في داكار لوضع تعريف وظيفي للتحويل الهيكلي يُنشر على نطاق المنظمة بأكملها لتوضيح وتحسين أوجه تآزر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيره والسماح للمكاتب دون الإقليمية بقياس نتائج الدول الأعضاء وتقييمها بصورة أفضل من حيث التقدم نحو التحويل الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي.

92- وعلاوة على ذلك، باشرت شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية التابعة للجنة عملية وضع الصيغة النهائية للإجراءات القياسية الجديدة لإدارة المشروعات والبرامج وإقرارها في حلقة عمل نُظمت في نيسان/أبريل 2017. وقد أُشركت في هذا الاجتماع كافة شعب المؤسسة بما في ذلك المكاتب دون الإقليمية. وبالإضافة إلى الجانب العملي، فإن هذا الإطار المرجعي الجديد يكرس في الواقع طريقة إدارة المشروع باعتبارها الشكل المفضل لبدء أنشطة اللجنة ككل وتنفيذها وتقييمها.

93- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى المكتب العديد من الردود الإيجابية من شركائه. وقد حظيت جهوده بالاعتراف والتقدير أيضا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي سلطت الضوء على المشاركة النشطة لخبرائه في أعمالها وعلى مرافعته المستمرة ليبقى البعد الإقليمي عنصرا ثابتا في عمل الأمم المتحدة في شمال أفريقيا.